غالم عبد الرحمان

التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري

الملخص:

حاولت الجزائر في اطار استراتيجيتها للتعامل مع التحديات المطروحة استخدام استراتيجية متكاملة داخليا من اجل تعزيز الاستقرار الداخلي سياسيا و اقتصاديا و كذا امنيا، كما حاولت على المستوى الخارجي التركيز على الدبلوماسية الجزائرية و التاكيد على دور الوسائل السلمية في حل النزاعات و تجاوز الازمات. و من ناحية عملية شهدت البيئة الاقليمية المجاورة للجزائر منذ سنة 2011 و ما طرحته من تحولات سياسية و امنية في المنطقة. و بناءا عليه برزت العديد من المتحديات و التهديدات التي اثرت على الامن الوطني الجزائري داخليا و خارجيا مثل انتشار الجماعات الارهابية في شمال افريقيا و منطقة الساحل على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و تنظيم داعش ...هذا اضافة لتطور و انتشار الجريمة المنظمة و عمليات التهريب خصوصا في ظل انهيار الانظمة السياسية و الفراغ المؤسساتي الذي ساد في كل من ليبيا و مالي.

الكلمات المفتاحية : الأمن، الامن الجزائري ،التحديات الإقليمية ، الربيع العربي، الامن القومي .

Ghalem abderrahmane

REGIONAL CHALLENGES AND THEIR IMPLICATIONS FOR ALGERIAN SECURITY

Abstract:

As part of its strategy to deal with the challenges presented, Algeria has attempted to use an integrated strategy internally to enhance internal stability politically, economically and as well as security, as it has tried on the external level to focus on Algerian diplomacy and emphasize the role of peaceful means in resolving conflicts and overcoming crises. From a practical point of view, the regional environment surrounding Algeria has witnessed since 2011 and its political and security transformations in the region. Accordingly, many challenges and threats that affected the Algerian national security emerged internally and externally, such as the spread of terrorist groups in North Africa and the Sahel region, similar to al-Qaeda in the Islamic Maghreb and ISIS ... This is in addition to the development and spread of organized crime and Smuggling operations, especially in light of the collapse of political systems and the institutional vacuum that prevailed in both Libya and Mali.

key words: Security, Algerian security, regional challenges, the Arab Spring,national

التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري

REGIONAL CHALLENGES AND THEIR IMPLICATIONS FOR ALGERIAN SECURITY

غالم عبد الرحمان(*)

طالب دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس

مقدمة:

شهدت البيئة الإقليمية للجزائر عدة تحديات و هو ما انعكس على الأمن القومي الجزائري و مستقبله خاصة بعد ما أثر تداعيات" الحراك العربي "الذي أدى إلى إحداث تغيرات سياسية و أمنية في المنطقة العربية و شمال افريقيا.

افرز" الحراك العربي "بيئة أمنية جد هشة جراء تفاقم بعض الأزمات المجاورة للجزائر كأزمة ليبيا مثلا بعد سقوط نظام القذافي و بروز أزمة شمال مالي، مما سبب تداعيات خطيرة على الأمن القومي الجزائري بعد ضعف المؤسسات الأمنية لهذه الدول(ليبيا و مالي)و تنامي الحركات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة و ظهور موجات من اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين هربا من مناطق الصراع اغلبهم اتجه صوب الجزائر و بأعداد هائلة، كل هذا جعل الأمن القومي الجزائري مهددا، خاصة بعد انهيار اسعار النفط في 2014 و دخول البلاد في أزمة اقتصادية و تخوف من مستقبل الجزائر من التعرض للتهديد السلم الاجتماعي بسبب تدهور الأمن الاقتصادي، إضافة إلى التخوف من انتقال فوضى" الحراك العربي "خاصة في ظل التوظيف الخارجي لهذا الحراك من طرف القوى الكبرى.

كل هذه المعطيات التي تحيط بالجزائر شكلت مجموعة من الانعكاسات السلبية و التي ساهمت في التأثير على الأمن القومي الجزائري.

(*)البريد الإلكتروني: a.qhalem@univ-boumerdes.dz

اسباب اختيار الموضوع:

دراسة الأمن القومي الجزائري و الرغبة في معرفة وتوضيح طبيعة التهديدات و التحديات التي تحيط بالجزائر و الطموح في استكشاف السيناريوهات المحتملة و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري، كوننا ننتمي الى هذا الوطن و خاصة احساسنا الطبيعي للخطر الذي يواجه أمننا القومي.

إشكالية الدراسة :

في ظل التحديات الأمنية التي عرفتها المنطقة العربية و الإفريقية خصوصا ومع ظهور مصطلح الربيع العربي وما تشهده البيئة الإقليمية للجزائر من التدهور الكبير على المستويات المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية مهدد بذلك امن الجزائر ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :كيف تؤثر التحديات الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري؟ وكيف تعاملت السلطات السياسية في الجزائر مع هذه التحديات ؟.

منهج الدراسة :

المنهج التاريخي :

بهدف تبيان الضرورة التاريخية للأحداث من خلال تتبع تطور المفاهيم و المقاربات الأمنية عبر مسار تاريخي و التي تتصف بديناميكية تستمد أسسها من حركيات تاريخية، تم ابرازها من خلال مجموعة من النظريات المدرجة في الدراسة، و كذلك لفهم التحديات و معرفة الأحداث التاريخية التي أدت الى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب و انتشار السلاح...و غيرها خلال الفترة 2011 الى يومنا هذا .

المنهج الاستقرائي :

اعتمدنا هذا المنهج من أجل استقراء مختلف القضايا والعراقيل و التحديات التي تواجه الامن القومي الجزائري، واستقراء النتائج المترتبة عليها التي أثرت عليه بشكل كبير.

أهداف الدراسة :

الأهداف العلمية :يمكن حصرها فيما يلي:

- عرض أولى بدايات التحديات الاقليمية المتمثلة في الحراك العربي الذي افرز تحديات اخرى، و التطرق الى بمختلف محطاتها الرئيسية، و رهاناتها التي عرقلت استقرار المنطقة.

الأهداف العملية :

فعلى المستوى العملي تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة التحديات و التهديدات الأمنية المختلفة التي أفرزتها البيئة الاقليمية الي تهدد امن و استقرار الجزائر، و مواكبة لفترة تشهد فيه المنطقة التى تحيط بالجزائر حراكا واسعا و توترات أمنية و التي تؤثر على الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الأمني بشكل سلبي على الأمن القومي لدول المنطقة من بينها الجزائر.

تقسيم العمل :

تطرقنا في هذه الدراسة الى خطة منهجية متسلسلة ابتداء من مقدمة و منهجية موضوع الدراسة و المقسمة الى : المبحث الأول و تطرقنا فيه إلى طبيعة التحديات الاقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011 ، و المبحث الثاني إستراتيجية الجزائر في تعامل مع التحديات المطروحة .

المبحث الأول :طبيعة التحديات الاقليمية التي واجهت الجزائر منذ 2011

إن طبيعة التحديات الاقليمية للأمن القومي الجزائري ما هي إلا محصلة لجملة من التهديدات المتداخلة و المتشابكة التي شكلت تهديدا صريحا للأمن القومي الجزائري نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي افرزها ما يسمى بالحراك العربي و ما احدثه من تغيير في بعض الانظمة المجاورة للجزائر و التي أحدثت أزمات سياسية و اجتماعية و امنية لتلك الدول، شكلت تهديدا مباشر و غير مباشر للأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: التحديات الأمنية التقليدية ذات الطابع العالمي

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية:

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 من أسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد منذ الثلاثينيات، وتعتبر من الأخطر الأزمات المالية خاصة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع، وهذا ما أدي إلى نشوب الأزمة في القطاع المالي والمصرفي فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم (محمود و آخرون، 2010، صفحة 295)، كما شهد الاقتصاد العالمي أزمة من نوع آخر سنة 2014 مست قطاع النفط، وهو قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاديات العربية، حيث تهاوت أسعاره بما يفوق النصف و هو الأمر الذي أدى بالعديد منها إلى إعلان سياسات تقشفية تماشيا و الوضع الجديد على غرار الجزائر أين أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستطلق خطة استثمارية جديدة مدتها خمس سنوات تمتد بين عامي 2015 و 2019 قيمتها 260 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل ، بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على النفط ، لكن ربما سيتعرقل تنفيذها في المدى المنظور بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع ايرادات النفط ،وما نتج عنها من تداعيات على الاقتصاد الجزائري، والتي كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية .

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال ، لكن بمستوى أقل ومع هذا فقد تسببت الازمة الاقتصادية المالية والسياسية-الامنية التي مر بها الاقتصاد العربي والجزائري، وخصوصا الجزائر التي ادت إلى تفاقم عدة مشاكل اجتماعية كالبطالة بين الشباب وزيادة حدة أزمة السكن و بذلك أصبحت الجزائر أمام واقع يهدد الأمن الاقتصادي الوطني. (فريح، 2013، صفحة 102)

الفرع الثاني: انتشار الجماعات الارهابية :

في مسألة الارهاب تشهد البيئة الاقليمية للجزائر انتشار واسعا للجماعات الارهابية ،وخاصة منذ 2011 ، ومع ظهور مصطلح الربيع العربي حيث عاشت الجزائر تجربة اعتدائي ارهابية التي استهدفت قاعدة تيقوترين ، التي تعد تجربة مأساوية مما

دفع نحو اتخاذ احتياطات كانت بدايتها تعامل القوات الخاصة للجيش مع تلك العملية (عطا الله، 2004، صفحة 97)،وكذا ظهور ما يسمي بتنظيم القاعدة الاسلامية التي تحاول اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينيات من القرن الماضي ،والدعوة لدولة إسلامية في السودان ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال ،وهذا ما مهد الطريق للجماعات المسلحة الأخرى وبالخصوص تنظيم داعش والأعمال الإرهابية التي تشنها في كل من ليبيا سوريا، ومصر إضافة إلى العديد من الدول .

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة :

في ظل حدوث الربيع العربي منذ 2011 الى غاية 2015 شهدت الجزائر عدة عمليات تهريب للمخدرات والكيف المعالج ،وهذا ما أحصاه الدرك الوطني خلال السنوات الأخيرة، زد على ذلك وجود عدة تهديدات أمنية أخرى سواء أكانت الجريمة كأداة خاصة التي تتجسد في جريمة استعمال أسلحة أو مواد محرمة أو أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة البيولوجية (العادلي، 2004، صفحة 134)، خاصة منذ 2011،وتأسيس جمعية غير شرعية هدفها الإرهاب أو الانضمام إليها ،وهذا ما أدى إلى التهاب الحدود الجزائرية من العمليات الإرهابية والجرائم عبر الحدود الوطنية وفي هذا السياق اتاحة الفرص للأعمال الإجرامية عبر الدول فقد فتحت أسواق عالمية للسلع غير المشروعة وهذا ما سهل السفر والاتصالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتخطي بذلك حدود الوطنية ،وفي ذات الوقت أصبحت تهديدات ومخاطر الجريمة عبر الدول على المجتمعات والأفراد لا يمكن التغاضي عنه فتأثير التهديدات أصبحت خطيرة في خضم الربيع العربي والثورات العربية ،وهذا ما جعلها تنتشر بسهولة ومرونة في جميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وهذا ما أدى إلى تهديد امني على العالم وعلى الجزائر خاصة.(مطر، 2005، صفحة 111)

هذا و تعد جريمة القرصنة من الجرائم الخطيرة التي تهديد الأمن القومي العربي عامة ،والجزائر خاصة بحيث واجهت العديد من دول عدة جرائم قرصنة من بينها جرائم السفن المخطوفة أو التي تتعرض للتهديد والخطف ، و لقد أصبحت القرصنة البحرية من أخطر التهديدات العالمية والتي فرضتها على كل من التجارة الدولية

والسلامة والاستقرار البحري في المنطقة خاصة في ظل تزايد عدد هجمات القرصنة في الآونة الأخيرة خصوصا في منطقة القرن الإفريقي.

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية الجديدة منذ2011 :

تمهيد حول المطلب الثاني والنقاط التي سوف تعالج فيه، تمهيد حول المطلب الثاني ----------

---

الفرع الأول: تحدي الحراك العربي :

منذ بداية 2011 انطلقت العديد من الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية تحت شعار"الشعب يريد إسقاط النظام "و هذا في ظل الاستقرار الوهمي الذي ميز الصفة الاستبدادية عند غالبية النظم السياسية العربية التي استخدمت العديد من الآليات للسيطرة ، و قد انطلق هذا الحراك بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس ،وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الاذلال مما جعل عديد من التحركات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل ليبيا واليمن سوريا ومصر ...ومن المعروف ان خلفية هذا الحراك عدة دوافع داخلية و خارجية:

فالداخلية تتعلق بأزمة البطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي... و التي تتعلق بدور بعض الأطراف الدولية في تأجيج الاحتجاجات مثل منظمات تدعيم الديمقراطية في مصر التي تم تمويلها من طرف الولايات المتحدة، و لعل اهم عامل هنا يتعلق بغياب الديمقراطية في الدول العربية، مما أحدث الحراك الذي شهدته المنطقة العربية و أدت إلى الإطاحة بالكثير من الأنظمة العربية ،بدأ من تونس ومصر وانتشر سريعا في أنحاء الوطن العربي ليصل الى ليبيا واليمن وسوريا في مارس ،وهي لازالت مستمرة حتى الان في سوريا .

لقد توقع الكثيرون من المتتبعين للأوضاع السياسية بالمنطقة حدوث ثورة في الجزائر مباشرة بعد تونس، غير أن شيئا من هذا القبيل لم يقع إلى حد الآن ، بحيث لا تزال الأوضاع في الجزائر غامضة كثيرا، كما لا يزال نفس السؤال يتكرر طرحه، من حين إلى آخر، منذ استقلال البلاد : الجزائر، إلى أين؟".للتذكير، لقد تحرك الشارع

الجزائري مبكرا، سنة 1988 ،وقد بدأت أولى الخطوات الفعلية للانتقال نحو نظام ديمقراطي إلا أنه سرعان ما أخفقت المحاولة لتُتبع بمأساة وطنية لا تزال تداعياتها متواصلة إلى اليوم ،وإن خفت حدتها، بحيث شهدت الساحة السياسية و الاجتماعية في الجزائر احتجاجات شعبية في عام 2011 وقعت أحداث شغب ضد غلاء المعيشة دامت أياما قليلة واكتفت السلطات في وإخمادها بالاستجابة لمطالب المتظاهرين مباشرة، بحيث تجاوبت على وجه السرعة في إعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة غلاء المعيشة، لتجد السلطات نفسها مرغمة على تأخير وقت للقيام بالإصلاحات التي تفرضها الحاجة لإنعاش الاقتصاد الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما تحتاج إلى ترشيد اقتصادها ويتضمن في:

- محاربة الفساد والتهريب .
- التحول إلى الإنتاج بدلا من الاستيراد .
- إعادة الثقة بين المستثمرين الذين يشكون من الاضطراب القانوني والبيروقراطية.
- التملص على نطاق واسع من دفع الضرائب، بالإضافة إلى المخاطر المتوارثة من الاقتصاد السابق في

نواحي الصحة العامة والبيئة .(هناد، 2011، صفحة 17)

الفرع الثاني: تردي الاوضاع الامنية و الفشل الدولاتي في الساحل الافريقي:

لا تقتصر التحديات والتهديدات الامنية المطروحة على الامن الوطني الجزائري على دول الجوار العربية وإنما يعتبر الاقليم الجنوبي مصدرا خطير جدا لتهديدات متعددة أمنية و سياسية .... فالشريط الحدودي الجنوبي للجزائر الذي يربط كل من : مالي والنيجر والتشاد ، والخصائص الامنية و الاقتصادية التي تميز دول الساحل خصوصا المتعلق بالفشل الدولاتي في المنطقة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف ،و الدمار الى جانب اعتبار نفسها فوق القانون حتى اذا ما كانت

تملك اشكالا الديمقراطية إلا انها تعاني من عجز ديمقراطي خطير وذلك على مستوي مؤسساتها .

وتعتبر أزمة مالي من بين اهم الازمات السياسية و الامنية التي اثرت حديثا على الامن الجزائري بسبب الصراع الداخلي بين الشمال و الجنوب، حيث يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير وعنيف بحكم تواجد الاطراف الداخلية والخارجية ، مما أدي الى استخدام الاسلحة بين الاطراف في اطار الصراع على السلطة و تعتبر دولة مالي الحلقة الاضعف في منطقة الساحل (بوزاية، 2013، صفحة 538)، وأكثر عرضة لزعزعة وعدم الاستقرار على يد المتمردين وخصوصا مع تواصل النزاع العرقي ، و هذا ما مهد الى ظهور حركات التمرد والانفصالية.

و الى جانب المخاطر المشار اليها سابقا كالإرهاب و الجريمة المنظمة، اثرت الاوضاع السياسية و الامنية في الساحل الافريقي على الامن الوطني الجزائري من خلال:

اولا :موجات النزوح للاجئين الافارقة: حيث تعرضت الجزائر لموجات من النزوح و الهجرة الجماعية و السرية نحو شمال افريقيا و الجنوب الجزائري خصوصا، و الهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا تترجم بأزمة حول اندماج المهاجرين و الذي يولد أزمة و تهديد للامني الداخلي في منطقة.

و منذ 2011 شهدت الجزائر موجات كبيرة من اللاجئين من مختلف الجنسيات العربية و الإفريقية بحثا عن الاستقرار والأمن حيث تشير التقارير إلى وصول أكثر من 16792لاجئ إفريقيا وصلوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال 2015 من بينهم 5588لاجئا ماليا ، كما تشير الإحصائيات رسمية إلى استقبال الجزائر أكثر من 120 ألف لاجئ سوري بسبب تردي الأوضاع الأمنية و الإنسانية في سوريا.

ثانيا: أزمة التوارق: تتشكل قبائل التوارق أو الطوارق من أقليات أثنية تتركز بشكل خاص على تراب مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وحتى بوركينافاسو فقد وصلت عدد الأفراد التو ارق إلى ثلاث ملايين والنصف مليون أي حوالي 85 % و هم قبائل تختلف عن باقي القبائل بحيث يتميزون بمقومات عرقية ودينية و لغوية مشتركة.

و تظهر مشكلة التوارق في منطقة شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي، و ترجع جذور أزمة التوارق إلى النظم السياسية بين دولتين مالي و النيجر على حد سواء . ويعتبر التوارق مهدد لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية واللاجئين وتجارة المخدرات وتهريب السلاح.... الخ والتي لها انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر ، وعملت الجزائر على توفير سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق الموجودين على أراضيها بجمعهم في قرى والمدن في جنوبهم وترقية ظروف معيشية لهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية لان كل من مالي والنيجر لم تقدم أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للتوارق ليخدم استقرار المنطقة، (حمزة، 2011، الصفحات 108-109) بالرغم من أن التوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا انتماءهم لها ، على غرار التوارق في النيجر والمالي أي تبني فكرة الاستقلال، و انفصال و إقامة دولة خاصة بهم والصحراء كما نعلم أنها غنية بالبترول والغاز والموارد الطبيعية،مما يشكل خطراً إذا تحالفت حركات الأزواد مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات أخري ، و هذا ما نقول عليه تهديد الأمني للجزائر وحدودها الوطنية مع ذلك فإن ممارسات الجماعات الإرهابية و المهربين مازالت حتى الآن تشكل خطراً على حدود الصحراء الجزائرية فأزمة التوارق تهدد منطقة الساحل الافريقي وتهدد أمن الجزائر.

الفرع الثالث :سقوط الأنظمة السياسية في الدول الجوار:

أدت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية إلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، اليمن و ليبيا و تكمن خطورة هذا الامر هو الفراغ المؤسساتي الذي خلفته و انعكاساته على الوضعية الامنية المنفلتة داخل هذه البلدان و البلدان المجاورة لها، بحيث تأثرت الجزائر من الدول المجاورة ومن أهمها:

أولا :أزمة ليبيا و انتشار السلاح الليبي: منذ منصف شهر فيفري 2011 شهدت مختلف أنحاء ليبيا تظاهرات حاشدة ضد نظام العقيد معمر القذافي و

بالتحديد في 17 فيفري كان يوم احتجاجات ضد الحكومة، و قد حاولت الحكومة التفريق الاحتجاجات بالقوة الأمر الذي تسبب في سقوط قتلى زاد من حدة التظاهرات الشعبية،و في المرحلة الأولى كانت الفترة الممتدة من 15 فبراير حتى اندلاع النزاع المسلح في ليبيا، تجمع عديد من المحتجين للتظاهر في المواقع المختلفة ضد حكم العقيد القذافي ، و ضد قمع الاحتجاجات و قد قوبلت الاحتجاجات السلمية بالعنف بحيث استخدمت الغاز المسيل للدموع والهروات لتفريق الاحتجاجات ،و بعدها استخدمت الذخيرة الحية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة و الرشاشات و الأسلحة المضادة للدبابات، وكذا قد شملت حملة الاعتقالات لشخصيات بارزة ... كما شهدت المرحلة الثانية ارتكاب جرائم اللإنسانية في ليبيا مما دفع الى تشكل مجموعة المعارضة المسلحة في أنحاء ليبيا واندلاع النزاع المسلح و الأمر المهم في هذه المرحلة أن المحتجون حصلوا على الأسلحة في مراحل مبكرة من الثورة مما زاد القتال بين القوات الموالية للنظام والمحتجون .(الانسان، 2012، الصفحات 10-11)

تعتبر الجزائر مهددة بعدة تهديدات منها الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية ، و كذا تهديد لباقي الدول ، كما تبقي أزمة ليبيا مشهد خطيرا يؤثر على العلاقات المغاربية في ظل ظهور الحرب الاهلية الليبية وما زادها ظهور الجماعات الارهابية المسلحة (الميليشيات) ستكون مصدر تهديد مباشر لدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر.

ثانيا: الحراك في تونس: بدأ الحراك التونسي في 17 ديسمبر عام 2010 م بمدينة سيدي بوزيد احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه مما أخرج الالاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحكم وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي وصل الى مدن تونسية على غرار تونس العاصمة وسوسة، قصفة وغيرها من المدن التونسية التي رفعت الشعارات تطالب الحكومة بتلبية حقوقها دلالتها اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية. واستطاع الحراك الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين الدين الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة .

هذا الفراغ الامني و المؤسساتي في دول الجوار التونسي و الليبي ادى انتشار عمليات التهريب في الحدود الجزائرية التونسية و الليبيبة بحيث أصبحت عمليات التهريب عبر الحدود وانتشار السوق السوداء، مما أدي الى إقامة منطقة حرة على الحدود مع ليبيا في جنوب بلادها، وهذه المناطق التي تعمل أغلبها في السوق السوداء.

المبحث الثاني :إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التحديات المطروحة

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في حل تسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة تونس وليبيا ومالي ولا تتوانى الجزائر في بذل أي جهد سياسي او دبلوماسي او امني او اقتصادي لتسوية هذه الأزمات نظرا لان استقرار هذه الدول هو من استقرار وامن الجزائر والعكس بالعكس وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية تعاونية إقليميا ودوليا من اجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر.

المطلب الأول :تعزيز قوة الدولة الجزائرية داخليا.

الفرع الأول : الإصلاحات السياسية و الدستورية منذ2011

أ- إلغاء حالة الطوارئ:

لعل أهم ما صرح به رئيس الجمهورية في تقديمه لمبادرة الإصلاحات السياسية ، رفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فبراير 1993 في فترة شهدت فيها البلاد انقلاب، و في ظل المتغيرات الإقليمية تم إلغاء حالة الطوارئ و تم الرجوع للعمل بقوانين الإجراءات الجزائية نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية.

ب- قانون الانتخابات 12-01 :

جاء هذا القانون لتأطير لعملية الانتخابية التي تعد ركيزة النظام الديمقرطي، حيث بمقتضى الانتخاب يستطيع المواطن اختيار من يمثله في البرلمان و في المجالس الشعبية المنتخبة و تهدف نصوص هذا القانون إلى تحقيق انتخابات حرة و نزيهة و شفافة.

ج- قانون الأحزاب السياسية 12-04:

جاء هذا القانون كمحاولة لرفع التشدد الذي طبع قانون الأحزاب السياسية السابق رقم97 -09 المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي بمقتضاه تشددت الوزارة في

منح الاعتماد للتشكيلات الحزبية الجديدة، فبعد هذا التعديل تم اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في فترة وجيزة، و يعد هذا القانون أكثر انفتاحا . (بن الشيخ، 2011، صفحة 211)

ح- قانون الجمعيات 12-06 :

جاء هذا القانون لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر ، حيث جاء أكثر صرامة و شدة من القانون 90-31 حيث فصل الجمعيات غن باقي فواعل الحياة السياسية، كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه، و طرائق اعتمادها على المستويات المحلية، الجهوية، الوطنية، و دعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعوي.

هـ- قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 12-03:

نص هذا القانون على كيفيات تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة و وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي للمجالس المنتخبة بنسب تتراوح بين 20 بالمائة و 50 بالمائة، و كان ذلك بوابة لدخول 145 امرأة جزائرية إلى سدة البرلمان، و ذلك تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية .

و- قانون الإعلام 12-05:

جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام و الذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية أفضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي و المهني ، مثلما نص أيضا على إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين، كما يتضمن القانون إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة، و هيئة أخرى بضبط الحقل السمعي و البصري.

و إلى جانب ذلك أكد الرئيس بوتفليقة بدعوة خاصة بإنشاء صندوق خاص للنساء والمطلقات والحاضنات للأطفال القصر فقد اعاد للمرأة حقوقها مهضومة لعقود من الزمن زيادة على فعاليات تسوية وتثمين المكاسب بحيث وتوسعت مشاركتها بالمجالس المنتخبة وحلها في لب اهتمامات السياسية الوطنية على وجوب تكريس مبدأ المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة. وشدد بأقصى العقوبات من خلال عديد من النصوص القانونية المتعلقة بهذه الجرائم .

و قد تم مؤخرا استكمالا لمسار الاصلاحات السياسية تم اقتراح المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور الذي عرضة على المجلس الشعبي الوطني والمجلس الامة وكان تصويت عليه بالأغلبية وأهم تعديلات التي جاءت في الدستور 2016 تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة المادة 74 وكذا تعزيز الحريات الفردية والجماعية وذلك في المادة 36 وتجمع المعاملات القاسية أو اللانسانية أو المهنية كما أكد دستور 2016 على استقلالية السلطة القضائية وأن رئيس الجمهورية هو الضامن الاستقلالية وهذه السلطة كما كرس الدستور حرية الاستثمار والتجارة وذلك لممارسة الحكامة الاقتصادية وتشجيع التنوع الاقتصادي .

الفرع الثاني : الإستراتيجية الاقتصادية :

نقصد بالإستراتيجية الاقتصادية النهج الذي تبنته السلطات الجزائرية من اجل التعامل مع تحدي انهيار أسعار النفط عالميا حيث اتبعت الجزائر داخليا أسلوبين أساسيين:

أولا: سياسة التقشف في الجزائر:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها بحيث تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة تفوق 95% وفي هذا سياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 بحيث انخفض سعر البرميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل الى أقل من50% دولار وذلك في أكتوبر من نفس السنة بحيث نزلت أسعار النفط بمعدل تجاوزت 60 % .

ثانيا: تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات من القرن 20 تحولات هامة أدت به الى تدهور التاريخي نتيجة للازمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها الجزائر وكانت أهمها في اواسط التسعينيات من القرن 20 بفعل التعديل الهيكلي والتي ترتكز فيها العملة المحلية كأسلوب مرن وتعتبر هذه الإصلاحات عميقة على كامل هياكل الاقتصاد وذلك للقضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي لم تستطيع إصلاحات الذاتية المنتهجة لتصحيح وتنمية القدرات الوطنية وإنشاء الثروة عن طريق الانتاج الصناعي والفلاحي والخدماتي بهدف

الوصول إلى الأحسن (عبد الرافع، 2008، صفحة 6)،ورغم كون تخفيض قيمة الدينار قرارا لا مفر منه بالنسبة للسلطات الجزائرية فقد كانت له عواقب خصوصا على الجبهة الاجتماعية حيث اثر سلبا على دخل المواطن الجزائري وهذا من خلال تأثير على السلع الاستهلاكية المستوردة خاصة غير المدعمة وهذا ما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة وزيادة نسبة التضخم الذي بدوره يؤثر على رواتب العمال الشهرية فضلا على القدرة الشرائية والمستوي المعيشي للمواطنين وهذا بسبب تدني في قيمة العملة الوطنية بحيث وصل في 2015 الى 57.3 مليار دولار وفي نفس السنة أصبح الدينار الجزائري 105.84 مقابل الدولار 117.48 مقابل اليو ر و فقد كان يقدر 79.6 في 2014 وهذا ما أدى الى انخفاض سعر الدينار ومن أهم التداعيات انخفاض الدينار التي تظهر على القطاعات المرتبطة مباشرة بالوقود مثل النقل وزيادة أسعار الوقود والكهرباء والغاز وهذا ما سبب انخفاض قيمة العملة الجزائرية من 99 دينار مقابل أورو واحد 117 دينار بحيث يبلغ الحد الأدني للأجور في الجزائر 18 ألف دينار أي ما يعادل 167 دولار متوسط راتب الجزائري.

الفرع الثالث :التطويق الأمني وحماية حدود الدولة :

تتقاسم الجزائر حدودا برية تبلغ حوالي 982 كيلومترا مع ليبيا و 965 كيلومترا مع تونس، الامر الذي جعلها قريبة من مسرح الاحداث السياسية و الامنية بالمنطقة هذا دون أن ننسى حدودها الجنوبية مع كل من مالي و النيجر و التشاد مما يجعها في مواجهة تحديات متعددة و متنوعة من مختلف الجهات على النحو الذي اشرنا إليه سابقا.

و في مواجهة هذه التحديات حاولت السلطات الجزائرية داخليا تأمين و تطويق حدودها البرية و ذلك بتوفير الأمن ومكافحة الجريمة في نطاق حدودها وهذا بتنفيذ كافة القوانين واللوائح التي تشمل أجهزة تأمين الحدود مع التخطيط العلمي لمنع الجريمة و مكافحتها فمثلا هناك مهمات التي تقوم بها أجهزة تأمين الدولة في ظروف العادية من أهمها مواجهة عمليات التسلل ومواجهة عمليات التهريب المهاجرين وتهريب الأسلحة وهذا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادرة عام 2000 ، و إلى جانب ذلك عملت السلطات الجزائرية على زيادة

إنفاقها العسكري حيث بحلول عام 2009 تجاوزت الجزائر جنوب إفريقيا كأكبر سوق للدفاع في القارة، وأصبحت عام 2013 أول بلد إفريقي من حيث الإنفاق العسكري بميزانية تجاوزت 10 مليارات دولار، وبزيادة تقدر بنسبة 176 في المائة مقارنة مع عام 2004 و يشكل الإنفاق العسكري للجزائر حاليا حوالي 4.8 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني :تفعيل الدور الإقليمي للجزائر خارجيا.

الفرع الأول :تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية:

عملت الدبلوماسية الجزائرية في إطار مكافحة انتشار الجماعات الإرهابية على التأكيد على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة إقليميا و عالميا، فقد عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها وهذا لتدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ وهنا أدركت الجزائر ضرورة ألا تفوت هذه الفرصة للعب دور قوي وفعال يعكس دورها في إطار الاتحاد الإفريقي بحيث شاركت الجزائر في اجتماع وزراء دفاع شمال إفريقيا لاستعراض القضايا مثلا أزمة ليبيا وأزمة مالي والنيجر .... حيث حرصت الجزائر على معالجة النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي وتجنب التدخل الأجنبي بصفة عامة الذي بات يلوح بتهديدات بمنطقة الساحل والصحراء، و قد قامت الجزائر بعدة تجهيزات وسخرت قوة عسكرية مشتركة كل من مالي والنيجر ليبيا وقد أقنعت دول أخرى من منطقة الساحل والصحراء بوركينافاسو وموريتانيا و التشاد وهذا بالاشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون تدخل الأجنبي وتم تسخير قوة مقدرة ب 75 ألف جندي لهذه المهمة،إلى جانب ذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تنشيط الوحدة الإفريقية والدليل على ذلك الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية فهو تحدي للازمات وهذا لدورها المهم والأساسي في الاتحاد الافريقي بتوجيه القرارات وتأكيد حضورها لمعالجة القضايا الافريقية العالقة فقد أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لأخر لإدراك النزاعات في البيئة الافريقية وإبعاد التدخل الاجنبي عن منطقة .(العايب، 2011، صفحة 158)

و قد عملت الجزائر مؤخرا على المشاركة في إطار الوساطة في النزاع في كل من ليبيا و مالي من اجل التوصل لحل سلمي بين الأطراف المتنازعة، حيث يشهد للجزائر دورها الايجابي في ادارة الصراع و الوساطة بين متمردي الطوارق و الذي أدى إلى التوقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق .و قد قامت الجزائر التي ظلت ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، ودعت الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة،وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي سومايلو بوباي مايغا الذي حل بالجزائر العاصمة في 2 فبراير 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد ، و تأتي دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي انفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية الذي سيؤثر بلا شك على وحدتها الترابية نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الذي ينتشر في بلدان المغرب العربي الخمسة .

لكن الجهود الجزائرية و الاقليمية قد افضت في النهاية الى المصادقة على اتفاق شامل ومستديم، يُفضي لحل نهائي للازمة المالية-الأزوادية من جميع الأطراف يوم 24 جويلية 2014 في الجزائر و الذي اعتبر انجازا هاما من انجازات الدبلوماسية الجزائرية التي تريد الجزائر من خلالها أن تظهر بمظهر الدولة الرافضة للتدخل الخارجي والساعية في حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض.

و إلى جانب الوساطة في الأزمة المالية، أكدت الجزائر في موقفها تجاه الأزمة في ليبيا على ضرورة الإسراع لإيجاد مخرجً سياسيً للأزمة في ليبيا عبر الحوار بين فرقاء الأزمة و رفض أي تدخل خارجي أو عمل عسكري أجنبي هناك، و في هذا الاطار دعت الجزائر للإشراف على الوساطة في الأزمة الليبية التي عقدت إحدى اجتماعاتها في الجزائر خلال شهر مارس 2015 في ثلاث جولات حوار لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية من الأمم المتحدة، لبحث ملفي تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومسودة اتفاق سياسي شامل بين أطرف الأزمة في البلاد .

الفرع الثاني :التنسيق الامني مع دول الجوار:

وإلي جانب الدور الفعال للدبلوماسية الجزائرية في الوساطة في النزاعات خصوصا على مستوى القارة الافريقية، حاولت الجزائر بناء شركات أمنية مع دول الجوار في إطار محاربة المخاطر المشتركة، كما تؤدي الجزائر دوراً مهما في هيكلة ومكافحة الإرهاب الذي انشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل عموما وفي 2002 تم توسيع الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الارهاب 2006 الى قيادة افريقيا 2008 ، فقد ركزت الجزائر على أهمية التنسيق الامني المحلي بين الدول المعينة لان دول الساحل الافريقي عرضت لتهديدات والأزمات التي تعاني منها المنطقة من أجل مكافحة التهديدات . بحيث انشئت جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت بالدول الميدان تضم كل من الجزائر موريتانيا مالي والنيجر مقرها تمنراست وهو مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الاربع وتوسعت لتشمل كل من التشاد ، نيجيريا ، بوركينا فاسو وذلك للإسراع بالتنسيق مع دول الجوار في تشكيل دوريات وقوة مشتركة لتأمين الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وكذلك مجموعات المسلحة ، هذا ما جعل الجزائر تنادي بالحل السلمي وتنتقد التدخل أو الاشتراك في الاجتماعات الدولية وتساند المبادرة الافريقية ووقف الاطلاق النار وحماية المدنيين وحماية المهاجرين المقيمين في ليبيا والشروع في حوار يجمع كل الاطراف الليبية لأن ما يحدث في ليبيا تعتبر تهديد امني للجزائر وتخوف من انتقال الاسلحة الى عناصر ارهابية في أراضيها وهذه الازمة جعلت الجزائر لديها عدة تهديدات منها الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وكذا تهديد لباقي الدول وتبقي أزمة ليبيا مشهد خطيرا يؤثر على العلاقات المغاربية في ظل ظهور الحرب الاهلية الليبية وما زادها ظهور الجماعات الارهابية المسلحة (الميليشيات) ستكون مصدر تهديد مباشر لدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر ولعل هذه التحديات وإدراك المؤسسة الأمنية الجزائرية لحجم الأعباء التي تفرضها هو ما يبرر حجم إنفاقها العسكري، وهو إنفاق مبرر لأن التشكيل الأمني المكلف بحماية الحدود الجزائرية يتطلب إمكانات مادية وبشرية ومع بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هناك تخوف من تحول ليبيا إلى عش لهذا التنظيم الذي

قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا الاجتماع الجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية المنعقد بالجزائر أن بلاده ترفض الحلول العسكرية وتظل تلتزم بهذا الموقف.وفي الاونة الاخير كان هناك التعاون الثنائي في المجال العسكري والأمني وهذا كل من تونس و الجزائر أي تنسيق بين الجزائر وتونس في شأن العمليات الارهابية الاخيرة فقد أطلقت عمليات تحري واسعة النطاق للبحث عن خلايا سرية لتنظيمات الارهابية تنشط في ليبيا و الجزائر وتونس وهذا ما أدي الى وجود عدة آليات التنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني إلى جانب الشراكة في المشاريع التنموية مثل مبادرة النيباد كما تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الارهاب والجريمة المنظمة وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية لمكافحة هذه التهديدات بحيث انضمت الجزائر الى قمة تونس لمنطقة الوحدة الإفريقية وذلك لاستقرار افريقيا كما عقدت عدة اتفاقيات بين الجزائر ومالي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمفوضية السامية للاجئين الأممية حول تنظيم عمليات انسانية لإعادة ترحيل اللاجئين إلى ديارهم في مالي والنيجر.(بن عنتر، 2005، صفحة 57)

الفرع الثالث : تقييم دور الجزائر إقليميا:

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات و التحديات التي واجهتها من بيئتها الإقليمية و الدولية بالسياسة الخارجية العقلانية حيث عرف النشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال 2015/2012 حركية ملحوظة بسب التحولات الاقليمية والجهوية والتي تعرفها دول الجوار وتوصف على العموم بالمميزات التالية:

- الالتزام بمبادئ الامم المتحدة والاتحاد الافريقي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واستخدام قوة في حل النزاعات الدولية.
- الجزائر توازن بين الاداء الدبلوماسي والعمل العسكري الاستخباراتي وهذا ما تجلي في عملية تقتوريين.
- استخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الافريقي لدعم توجهها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبري ومنها الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الارهاب مما يعزز أهداف السياسة الخارجية.

- ضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الافريقية بعيدا عن تدخل الاجنبي .
- تفصل الجزائر دبلوماسية الفعل على الدبلوماسية التصريحات تجاه علاقتها بالدول الجوار . (جدو، 2016، الصفحات 332-333)

لكن و في إطار هذه السياسة واجهت الجزائر مجموعة من التحديات حيث انتقد من طرف الباحثين و المراقبين خصوصا بالتزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما انتقدت بالتزامها الصمت ازاء بعض القضايا فان سياسة الجرائم الأمنية في منطقة الساحل و يشوبها الكثير من النقائص منها:

- عدم وجود علاقة بين الجزائر والدول الساحل أي وجود تقاطع وعدم الاستمرارية وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر في القضايا العالقة وهذا ما يفتح المجال أمام كل من المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وهذا ما سيتيح علاقات فاعلة في منطقة وهذا ما يعود بالسلب على الجزائر ومصالحها.
- نقص في الامكانيات الاقتصادية وهذا ما يؤثر على علاقاتها بالدول المنطقة .
- افتقاد الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف في المنطقة الساحل وذلك من خلال أزمة ليبيا .

قبول الدبلوماسية الجزائرية بتدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي وهذا ما فتح مجال لتدخل فان الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي.

- عدم وجود التعاون بين الدول الجوار لأن الاتفاقيات ثنائية متعددة الاطراف لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع .
- ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام ومحدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الإفريقي وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها.
- وجود أعباء التهديدات والأخطار المحتملة من الناحية الاقتصادية ويمثل عبئ كبير على ميزانية الجزائرية من حيث تدفق اللاجئين والتهريب.
- وجود خطورة كبيرة على الجزائر والدول الجوار من التهديدات المستمرة ومتمثلة في أزمة ليبيا التي لم تستطيع التحكم في السلطة الثوار مما أدى الى ظهور المليشيات الليبية المسلحة وهذا ما يهدد دول الساحل .

- تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة وحتى الاتفاقيات الموقعة بواسطة الجزائر بين مالي والطوارق لم يتم احترامها.

الخاتمة:

لقد تأثرت الجزائر بالتحديات الاقليمية الجديدة في فترة ما بعد 2011 التي انجر عنها تهديد لأمنها حدودها الوطنية مما اثر سلبا على الامن الوطني و من أهم التحديات التي واجهتها الجزائر تحديات تقليدية منها الارهاب والجريمة المنظمة .... وغير ذلك، هذا اضافة الى التحديات الحديثة التي واجهتها الجزائر منذ بداية الحراك العربي و سقوط الانظمة السياسية في الدول المجاورة و التي انجر عنها عدة أزمات منها أزمة ليبيا ومالي .... و كإستجابة لهذه التحديات عملت الدبلوماسية الجزائرية على التدخل كوسيط من أجل تسوية الأزمات السياسية و الامنية بحيث سارعت داخليا على حماية و التطويق الامني للحدود الجزائرية من أجل التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها وهذا بالتنسيق المشترك والتعاون فيما بين الدول الجوار لأنها تعتبر تهديدا للأمن الجزائري خاصة والدول الجوار عامة.

لقد ازدادت مستويات التهديدات بالنسبة لمعظم دول الجوار الجزائري كالأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي في 2011و أزمة شمال مالي بعد محاولة انفصال الازواد في 2012، و افرزت هذه الازمات بيئة امنية هشة، مما زاد في تصاعد مشكلة التهديدات على الامن القومي الجزائري بشكل كبير، من بين تلك التهديدات انتشار التنظيمات الارهابية بشكل خطير في نفس الوقت انتشار فوضى السلاح الليبي و المتاجرة به بطرق غير شرعية بعد انهيار مؤسساتها الامنية في ضل تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة زيادة على ذلك ت ا زيد عدد المهاجرين غير الشرعيين بما يحملون من امراض و مخاطر و أعباء، كل هذا ا زد الوضع سوءا و تعقيدا خاصة بعدما دخلت الجزائر في ازمة اقتصادية بسبب سقوط اسعار النفط هذا الاخير الذي يعتبر العصب الحقيقي للاقتصاد الجزائري، و من المعروف ان الاقتصاد يمكن ان يحل الكثير من المشاكل الاجتماعية و السياسية و حتى الامنية.

فكل هذه التحديات شكلت خطرا أمنيا حقيقيا تسعى الجزائر جاهدة في مجابهتها و من خلال تبني مقاربات متعددة الابعاد لمكافخة تلك الظواهر و مواجهة تلك

التحديات المطروحة، تشمل مجموعة من الإستراتيجيات، ابرزها تشديد الرقابة الحدودية بنشر نسبة كبيرة من افراد الجيش، و تحديث و سائل مراقبة المسالك و الممرات الحدودية، و الاعتماد على الخبرة المكتسبة في مكافحة الارهاب بشتى الوسائل السلمية كالمصالحة و التوعية ...و وسائل ردعية كتفكيك الخلايا الارهابية و القضاء على الخلايا النشطة منها و تحييد و كبح منابع تمويل الارهاب كالفدية، و تضييق الخناق على المهربين و تجار الاسلحة غير الشرعية و مكافحة الجريمة المنظمة و مختلف انشطتها الاجرامية بلا هوادة.

كما قامت الجزائر بتفعيل الدور الدبلوماسي في حل الأزمات خاصة المتعلقة بدول الجوار لها، عن طريق الوساطة بين اطراف النزاع و تقديم مساعدات مالية لبعض الدول الافريقية التي تعاني فقرا ، كما قامت الجزائر بالانضمام الى مختلف الفعاليات و المحافل و كذا المنظمات الاقليمية و الدولية للتصدي لتلك المخاطر و التحديات المطروحة.

و في الجانب الاقتصادي تحاول الجزائر على الاعتماد على اقتصاد متعدد المداخيل و ذلك بإصلاح القطاع الخاص و اطلاق مشاريع تنموية و الاعتماد على الطاقات المتجددة في المستقبل.

أولا : المراجع باللغة العربية.

1- الكتب :

- محمود أحمد ابراهيم وآخرون (2010)،حال الامة العربية2009-2010 :النهضة أو السقوط ،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية .
- امام حسا نين عطا الله (2004)،الارهاب النيابي القانوني للجريمة،الإسكندرية:دار المطبوعات الجامعية.
- محمد صالح العادلي(2004) ،الجريمة الدولية دراسة مقارنة ،الاسكندرية :دار الفكر الجامعي.
- عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر (2005)،الجريمة الارهابية ،الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة .
- محمد هناد(2011) ،"الاصلاحات السياسي المعلنة مؤخرا في الجزائر "، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات في عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ، جنوب افريقيا : معهد الدراسات الامنية .

- عصام بن الشيخ(2011) ،مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير ام الاستمرار ،معهد الدوحة: مركز الدراسات العربي للابحاث والدراسات السياسية .
- عبد النور بن عنتر (2005)، البعد المتوسطي للامن الجزائري ،الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي:المكتبة العصريةللطباعة والنشر .

2 - رسالة دكتوراه أو ماجستير :

- فريح زينب (2013)، دور العامل الاقتصاد ي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمدخيضر بسكرة ،الجزائر
- حمزة حسام (2011)، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائر ،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ،الجزائر.
- عبد الرافع السر خليل عبد الله (2008) ،الاستراتيجية الامنية لجامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان.
- العايب سليم (2011) ،الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير،كليةالحقوق وقسم علوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

3- بحث منشورفي دورية علمية (مقال)

- بوازدية جمال (2013)،الساحل: البعد الاستراتيجية للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي،مجلة المفكر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، العدد التاسع ، ص ص 538-539.
- جدو فؤاد(2016) ،السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الامنية بمنطقة الساحل الافريقي ،مجلة المفكر جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،العدد 13 ، ص 332-333.

1- تقرير :

- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا "، جانفي 2012 ،ص ص.10-11.